الغانم مترئسا جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة

الغانم يرفع استجواب الجسار من جدول الأعمال إثر قبول استقالته

المجلس أحال تقرير لجنة الأموال العامة بشأن ش

محمد الخالد: نرفض ما ذكره أحد النواب بشأن «التعرض لزوجات المتهمين في الخلية الإرهابية»

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

اعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم خلال جلسة المجلس العادية امس رفع الاستجواب الموجه من النائب سعدون حماد إلى وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء السابق أحمد الجسار بصفته من جدول اعمال المجلس إثر قبول استقالته من الوزارة.

وناقش المجلس تقرير وتوصيات لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية بصفتها لجنة تحقيق عن صفقة (الداو كيميكال) على ان يستكمل هذا البند في جلسته التكميلية اليوم والبت بالتقرير.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ان المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية خاطبت النائب العام في سويسرا لتدخل كمتضرر بالدعوى المحركة ضد المدير العام السابق للمؤسسة فهد الرجعان.

وأضاف الصالح في مداخلة للرد على احد النواب ان هناك تكليفا من قبل النيابة العامة باتخاذ كافة الاجراءات في هذا الشان ووضع يدها على اموال المدير السابق بالتنسيق مع ادارة الفتوى والتشريع التي كلفت من قبل مجلس الوزراء بحفظ حقوق الدولة.

وفي شان آخر قال الصالح إن ديوان المحاسبة طلب وضع ضوابط على الأراضي الفضاء التي لم تستغل وعلى المخالفات الموجودة في تلك الاراضي وعلى الاستغلال الامثل بشان الشركات التابعة لها والتي ستباع.

وأضاف الوزير الصالح خلال رده على الرسالة الواردة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية بشان ضرورة مراعاة مجموعة من التوصيات عند قيام الحكومة ببيع الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن الحكومة وضعت عددا من الضوابط على ان ترسل تلك الضوابط لديوان المحاسبة داعيا في الوقت نفسه إلى عقد اجتماع مع اللجنة البرلمانية لشرح وتوضيح هذه الضوابط.

ووافق المجلس على إحالة تقرير وتوصيات لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية بصفتها لجنة تحقيق بشان فحص ومراجعة علاقة الشركة الكويتية للاستثمار بشركة (أدفانتج) للاستشارات الادارية والاقتصادية إلى الحكومة.

وكشف وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري عن موافقة مجلس إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية المبدئية في آخر اجتماع له على مقترح بالاستعانة بشركات عالمية لإدارة الموانئ وأنها بصدد العمل على هذا المشروع.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد رفضه لما ذكره احد النواب بشان «التعرض لزوجات المتهمين في الخلية الإرهابية» وضرورة شطب هذه العبارات من مضبطة المجلس مشددا على «اننا مؤتمنون على الارواح والأموال واعراض جميع من فوق هذه الارض الطيبة».

من جهته أفاد وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير بان نسبة إجابة الحكومة على الأسئلة البرلمانية بلغت 85 في المئة حيث قدر إجمالي عدد الاسئلة الموجهة للحكومة 2373 سؤالا وتمت الإجابة على 2007 منها.

ورفض المجلس طلبي النيابة العامة في الاذن برفع الحصانة النيابية عن العضوين عبدالله المعيوف في قضية (جنح صحافة) وتبيل الفضل في قضية (جنح الفروانية) على أن يبلغ بهذين القرارين وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية.

كما رفع المجلس من جدول أعماله طلب النيابة العامة الاذن برفع الحصانة النيابية عن النائب صالح عاشور في قضية (جنح ميدان حولي) بناء على رسالة واردة من وزير العدل تفيد بتنازل الشاكي عن اتهامه لعضو مجلس الأمة وعليه طلبت النيابة اعادة ملف القضية إليها لاستكمال التحقيقات.

ووافق المجلس على إعادة الرسالة الواردة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية بشان ضرورة مراعاة مجموعة من التوصيات عند قيام الحكومة ببيع الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى اللجنة للاجتماع مع الوزير المختص لمراجعة الرسالة.

ووافق المجلس على الرسالة الثالثة المتعلقة بالطلب المقدم من النائب الدكتور عبدالله الطريجي لعقد اجتماع خاص بمكتب المجلس يدعى إليه سمو رئيس مجلس الوزراء وبحضره وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لوضع آلية واضحة للاجابة عن الأسئلة البرلمانية.

ورفع الغانم الجلسة على ان يستكمل المجلس مناقشة تقرير لجنة حماية الأموال العامة اليوم الاربعاء بشان الصفقة لينتقل بعدها لاجراء المداولة الثانية على مشروع قانون الاحداث والتصويت على عدد من الاتفاقيات المرفوعة من لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة مؤقتا لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب،ثم استانفها مجددا مفتتحا الجلسة عند الساعة 9.38 وذلك بعد اكتمال النصاب.

وتلا الامين العام اسماء الحضور من الوزراء والنواب.

واعتذر عن عدم حضور جلسة الأمس كل من :رئيس الوزراء ،وزير الخارجية ،وزير التربية ،صالح عاشور ،عادل الخرافي،فيصل الدويسان،عبد الله المعيوف،مبارك الخرينج .

انتقل المجلس الى تلاوه مراسيم قبول استقالة الوزير احمد الجسار وتعيين د.علي العمير وزيرا للاشغال والشيخ محمد العبد الله وزيرا للكهرباء بالوكالة وانس الصالح وزيرا للنفط بالوكالة .وانتقل المجلس الي التصديق علي المضابط .

عبد الحميد دشتي :نحن سعداء بارغام النواب علي التعامل مع التكنولوجيا والتطور الا ان المضابط لم ترها.. ضبطة جلسة 17 نوفمبر لم ترها ..ايضا علي اللجنة الرياضية ان تسعي الي تطبيق ما وافق عليه المجلس في الجلسة الماضية بتشكيل لجنة استشارية من ثلاثين عضوا ،وانا تقدمت بطلب بعقد جلسات الخميس لمناقشة القوانين المهمة والتي لم نقر بعد وقد اشرنا اليها في الجلسة الماضية

وزير الداخلية :اجر وعافية الاخ رئيس مجلس الامة (الرئيس الغانم كان مريضا امس)..في مضبطة جلسة 3-11 علق النواب علي النطق السامي ،قال الاخ عدنان عبد الصمد فيما يخص خلية العبدلي اننا نتعرض لزوجات المتهمين.. ولن اسمح بامور مثل هذه واعراض جميع المواطنين والمقيمين على هذه الارض الطيبة هو عرض محمد الخالد لذلك ارجوا شطب هذه العبارات .

وزير المالية :في جلسة 17-11 تم المس في بعض العاملين بالهيئة العامة للاستثمار ولذلك اطلب شطب هذه العبارات نظرا لعدم وجودهم بالقاعة وهذا ما داب عليه المجلس الحالي بعدم المساس باشخاص ليسوا موجودين

ووافق المجلس علي التصديق علي المضابط

انتقل المجلس الي كشف الاوراق والرسائل الواردة وتضمن الرسائل التالية

رسالة رئيس لجنة حماية الاموال العامة والتي يؤكد فيها ضرورة مراعاة مجموعة من التوصيات عند قيام الحكومة

- نحن مؤتمنون على الأرواح والأموال وأعراض جميع من فوق هذه الأرض الطيبة
- أنس الصالح: التأمينات الاجتماعية خاطبت سويسرا لتدخل كمتضرر بدعوى مديرها السابق
- هناك تكليف من النيابة العامة لوضع يدها على أموال المدير السابق بالتنسيق مع الفتوى والتشريع

الشيخ محمد الخالد متحدثا

- المحاسبة طلب وضع ضوابط على الأراضي الفضاء التي لم تستغل والمخالفات الموجودة فيها
- الشركات الكبيرة تباع باكتتاب عام أما الصغيرة في رأس المال فإنها تباع بمزاد علني
- الكندري: مؤسسة الموانئ وافقت مبدئيا على مقترح الاستعانة بشركات عالمية لإدارة الموانئ

نقاشات جانبية

توحيد الرؤى

العمر والحويلة